

الجمهورية اللبنانية

رئاسة مجلس الوزراء

رقم الصادر : ٩٩٣/ص

بيروت، في : ٢٠٢١/٧/١

جانب وزارة الخارجية والمغتربين

الموضوع : تمويل المحكمة الخاصة بلبنان.

المرجع : كتاب رئيسة المحكمة الخاصة بلبنان بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢٨ وخطة الموازنة المعدلة.

بالإشارة الى الموضوع والمرجع أعلاه،

وبناءً على توجيهات السيد رئيس مجلس الوزراء وطلبه،

وعطفاً على الاجتماع تاريخ ٢٠٢١/٧/١ الذي عُقد في السراي الكبير مع ممثلي الدول الأعضاء في لجنة ادارة المحكمة الخاصة بلبنان The Management Committee والذي تم خلاله البحث في مسألة تأمين تمويل المحكمة الخاصة بلبنان لاسيما في ضوء ما انتهى إليه اجتماع لجنة الادارة في نيويورك بتاريخ ٢٠٢١/٦/٣٠، وما ورد في كتاب رئيسة المحكمة تاريخ ٢٠٢١/٦/٢٨،

وعطفاً على ما تم عرضه من قبل الحكومة اللبنانية في هذا الاجتماع، والذي أكدت فيه على تمسكها بالمحكمة إضافةً إلى تأمين مساهمة قدرها /٥٠٠,٠٠٠/ يورو لتغطية جزء من تمويل نفقات المحكمة من خلال هبة تُقدّم الى الهيئة العليا للإغاثة ومن ثم تُحوّل الى حساب المحكمة، الأمر الذي لاقى ترحيباً من قبل ممثلي الدول الأعضاء،

وعطفاً على تأييد الحاضرين لاقتراح لبنان بضرورة وضع جدول زمني مع خطة تفصيلية لإختتام مهام المحكمة وبذل الجهود لإنهاء هذا العمل قبل تاريخ ٢٠٢١/٧/٣١ وهو الموعد المحدد في كتاب رئيسة المحكمة المشار إليه في المرجع أعلاه، الأمر الذي سينعكس ايجاباً على تخفيض النفقات التي قد تتوجب عن العام ٢٠٢٢،

وعليه، يُطلب إليكم ابلاغ السيدة مندوبة لبنان الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك ما يأتي:

- ١- التأكيد على تمسك الحكومة اللبنانية بالمحكمة الخاصة بلبنان.
- ٢- استعداد الحكومة اللبنانية تأمين مبلغاً قدره /٥٠٠,٠٠٠/ يورو كمساهمة منها في تمويل جزء من نفقات المحكمة الخاصة بلبنان عن الفترة المحددة ما بين ٢٠٢١/٧/٣١ و ٢٠٢١/١٢/٣١ من خلال هبة تُقدّم الى الهيئة العليا للإغاثة، وبما يعكس إلزام الحكومة اللبنانية الثابت بالمحكمة.
- ٣- الطلب من المحكمة الخاصة بلبنان عبر لجنة الادارة، وضع جدول زمني وخطة تفصيلية لإختتام مهامها.
- ٤- التمني على الدول الأعضاء في لجنة الادارة ملاقاته الجهود المبذولة من قبل الحكومة اللبنانية في سبيل تغطية نفقات المحكمة.

القاضي محمود مكيه



مدير عام رئاسة مجلس الوزراء